Email: 14october@14october.com

لقد دارت عجلة البناء بوتيرة عالية ،ولن تتوقف بإذن الله

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الخميس 29 أكتوبر 2009 م - العدد (14630) السنة الحادية و الأربعون

ناقش تعزيزاً حول مرضى حمى الضنك

البرلمان يستعرض تقرير نتائج دراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2007م

اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات تطالب بـ :

تنمية الموارد العامة غير النفطية وتنويع مصادرها وأوعيتها

المتابعة والإشراف على استثمارات اليمن الخارجية وتوريد أرباح الاستثمارات إلى حساب الحكومة

تحصيل الموارد المستحقة لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية

صنعاء/سبأ:

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس حول نتائج زيارتها الميدانية لمحافظة (تعز) بشأن الاطلاع على الوضع الصحي فيما يخص مرض حمى الضنك ، انطلاقاً من حرص المجلس على معرفة حجم المشكلة والمساهمة في إيجاد الحلول اللازمة لذلك .. حيث بينت مناقشات أعضاء المجلس خطورة هذا المرض واعتباره من الأمراض المستوطنة والذي ينبغي الوقوف أمامه بحزم وتوفير الإمكانيات والدعم اللازم لمعالجة هذه المشكلة من خلال تضافر جهود وإمكانات كافة الجهات المعنية .

ومن ذلك توفير المرشات والسيارات الحاملة لمضخات الرش الضبابي والمبيدات لتسهيل عمل المكافحة ، وكذا توفير أجهزة طبية خاصة بفصل الصفائح الدموية وأجهزة لفحص الاليزا في المستشفيات والمختبرات المركزية والعمل على الحل السريع لمشكلة المياه ، إلى جانب العمل على القيام بإجراء دراسات وبحوث في المحافظات التي ينتشر فيها مرض حمى الضنك ، بالإضافة إلى دعم التثقيف الصحي من خلال التوعية الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام والصحافة وجعل مادة الصحة المدرسية إجبارية في التعليم العام واضطلاع الجهات ذات العلاقة بالعمل على نشر التوعية لدى المواطنين وإقناعهم بالتخلص من أي مياه راكدة والاهتمام بالنظافة العامة .

هذا وقد أرجأ المجلس استكمال مناقشة هذا التقرير والتصويت على توصيات المجلس التي ستوجه إلى الحكومة بهذا الشأن وذلك إلى منتصف الأسبوع القادم وبحضور ممثلي الجهات الحكومية المختصة .

إلى ذلك واصل المجلس استعراضه لتقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2007م ، وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأنها ، وقد بينت اللجنة في تقريرها هذا أهمية التزام الجهات الحكومية المعنية بنص المادة (172) من اللائحة الداخلية للمجلس والتي تقضي بأن تقدم الحكومة للمجلس تقرير عن النتائج التي حققتها الموازنات العامة والمدى الذي حققته من أهدافها المالية والاقتصادية والنقدية وتضمين المذكرة التفسيرية للحسابات الختامية للسنوات اللاحقة شرح وإيضاح للمؤشرات التي أسفر عنها تنفيذ الموازنة مع عرض لمجمل الظروف والمتغيرات والتي كان لها آثار سلبية أو إيجابية على مؤشرات وأرقام التنفيذ الفعلي للموازنة ، تحقيقاً لمبدأ الشفافية وبما يمكن مجلس النواب من الوقوف على تلك الظروف والمتغيرات ، مع التأكيد على وجوب التنسيق بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المعنية والمستفيدة المنفذة للمشاريع الممولة بقروض ومنح خارجية ، وإنشاء وحدات تنفيذية خاصة تتبع تلك الجهات تختار لها كوادر من ذوي الكفاءة والنزاهة والتخصص تتولى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً في مواعيدها المحددة ، وفق الشروط والمواصفات الفنية المعدة لها .. وبما يكفل الاستفادة القصوى من التمويلات المتاحة .

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى ضرورة أن تعمل الجهات المستفيدة التي تتلقى منحاً ومساعدات عينية أو نقدية لتمويل مشاريع تابعة لها ، على تضمين كافة مبالغ المنح والمساعدات المقدمة في حسابها الختامي .

ولفتت إلى مسألة تشكيل فرق عمل لدراسة المشاكل والأسباب التي أدت إلى تعثر تنفيذ المشاريع الممولة بمنح وقروض خارجية ، وكذا الممولة محلياً ، ووضع الحلول والمعالجات التي تكفل استكمال تنفيذ تلك المشاريع .

ودعت اللجنة الخاصة في تقريرها إلى أن يتم إدراج تقديرات كافة موارد واستخدامات الحسابات الخاصة في موازنات الجهات التي لديها حسابات خاصة ، وكذا إدراج مواردها واستخداماتها الفعلية في إطار الحسابات الختامية ، ووضع المعايير وتحديد الأولويات لتوجيه الإنفاق العام لصالح الإنفاق الاستثماري والتنموي ، والتقيد بالصرف في حدود الإعتمادات المقرة بالموازنة العامة .

وطالبت اللجنة في تقريرها بالعمل على تنمية الموارد العامة غير النفطية وتنويع مصادرها وأوعيتها ، وقيام الجهات المعنية بالمتابعة والإشراف الفعال على استثمارات اليمن الخارجية بما يكفل تحصيل وتوريد حصة اليمن السنوية من أرباح الاستثمارات وتوريدها إلى حساب الحكومة، واتخاذ الإجراءات الفاعلة لمتابعة تحصيل الموارد المستحقة لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية ، بما في ذلك مستحقات الدولة من الرسوم الجمركية والإيرادات الضريبية ، وحصة الدولة من فائض الأرباح من الموارد المستحقة للدولة .

وشددت اللجنة الخاصة في تقريرها على أهمية إصلاح وتحديث آليات عمل الجهات والمصالح الإرادية بما يسهم في إيجاد أنظمة مبسطة وشفافة تساهم في رفع كفاءة تحصيل الموارد العامة للدولة وفقاً لما تقرره القوانين النافذة ، ووجوب التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بما يكفل تحصيل كافة الموارد العامة المستحقة قانوناً .

هذا وسيستكمل المجلس استعراضه لهذا التقرير والبدء بمناقشته في جلسة لاحقة ، وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة ووافق عليه .

وسيواصل المجلس أعماله صباح يوم السبت المقبل بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني وعدد من المسؤولين المختصين من وزارتي الصحة العامة والسكان والمالية.

في اجتماع اللجنة الفنية للأولويات مع وزيري الشؤون الاجتماعية والتعليم الفني

مناقشة تنسيق الجهود لتوفير 100 ألف فرصة عمل لليمنيين في دول الخليج

صنعاء/سبأ:

ناقشت اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات في اجتماعها أمس مع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير التعليم الفني والتدريب المهني والمعنيين في الوزارتين ما يخصهم في الأولوية الثانية المتعلقة بإيجاد المعالجات لضمان تواجد العمالة اليمنية في سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

واستعرضت اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات برئاسة أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة عبد الحافظ ناجي السمة الرؤى الكفيلة بتنسيق الجهود مع الوزارتين لتحديد إستراتيجية واضحة لزيادة الأعداد المستقطبة من القوى العاملة اليمنية الماهرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بما يكفل توفير 100 ألف فرصة عمل خلال العامين القادمين.

وأقر الاجتماع تشكيل لجنة فنية من المختصين في الوزارتين وممثلين عن القطاع الخاص لتحديد إستراتيجية واضحة وفق برنامج زمني محدد لتنسيق الجهود لتحقيق هذه الأولوية، بما من شانه رفد دول مجلس التعاون الخليجي باحتياجاتها من العمالة المدربة والمؤهلة، بما في ذلك الاهتمام بالتدريب العملي على التكنولوجيات الحديثة، على أن يتم عقد اجتماع آخر لمناقشة ما توصلت إليه هذه اللجنة تمهيدا لرفع رؤية متكاملة بهذا الخصوص إلى المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات لإقرارها .

وفي الاجتماع أكدت وزير الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد , أهمية هذا الاجتماع لإعطاء فرصة اكبر للجهات المعنية بتنفيذ الأولويات لمناقشتها بشكل متعمق وتحويلها إلى برامج عمل .. مستعرضة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الجانب منها إعداد رؤية لتشغيل واستيعاب العمالية اليمنية في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي، وإعداد مشروع تعديلات على قانون العمل رقم 5 لعام 1995 بهدف تطويره وموائمته مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها اليمن ومع تشريعات العمل لدول مجلس التعاون.

ولفتت إلى أهمية التعاون بين وزارتي الشئون الاجتماعية والعمل والتعليم الفني والمهني لدعم برامج التأهيل والتدريب لرفع كفاءة طالبي العمل في التخصصات والمهارات التي يتطلبها سوق العمل الخليجي وفقا للاحتياجات.. مشيرة إلى انضمام اليمن للشبكة الموحدة لسوق العمل الخليجي وعضويتها في مجلس وزراء الشئون الاجتماعية والعمل الخليجي.

من جانبه أشار وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم حجري إلى أهمية مسح احتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي وتدريب وتأهيل عمالة يمنية منافسة لتلبية هذه الاحتياجات .. مبينا أن مخرجات التعليم الفني حاليا لا تزال محدودة.

واعتبر حجري التعليم الفني والتدريب المهني أحد ركائز تنمية العمالة الماهرة.. لافتا إلى ضرورة تعاون القطاع الخاص في هذا الجانب.

فيما اعتبر أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات عبد الحافظ ناجي السمة من جهته الكادر البشري الثروة الحقيقية التي تمتلكها اليمن، ما يحتم ضرورة تأهيل هذه الكوادر بما يلبي متطلبات العصر والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال .. مؤكدا على ضرورة الاستفادة من قرارات وتوصيات دول مجلس التعاون الخليجي الرامية إلى إعطاء العمالة اليمنية المؤهلة الأولوية في سوق العمل.

وأشار السمّه إلى أن وضع أولوية توفير فرص عمل لليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الأولويات العشر ينبع من الاتفاقيات الأخوية التنموية التكاملية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.. مؤكدا عزم الحكومة من خلال هذه الأولوية على تأهيل العمالة اليمنية بما يجعلها أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المتطورة لأسواق العمل الخليجية، وإحلالها مرحليا محل العمالة الأجنبية في دول المجلس.

وأوضح أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات ان عقد هذا الاجتماع المشترك مع وزارتي الشئون الاجتماعية والعمل والتعليم الفني والتدريب المهني يهدف إلى وضع رؤى عملية وخطط تكاملية لتنسيق الجهود لتحقيق هذه الأولوية المستندة الى ما أبدته وتبديه دول مجلس التعاون الخليجي من استعداد لإعطاء العمالة اليمنية الأولوية بشرط أن تكون ماهرة.. مؤكدا إن هذه المعطيات تظهر الحاجة الماسة إلى تضافر الجهود وزيادة استجابة مؤسسات التعليم الجامعي والفني والمهني للتطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها سوق العمل خاصة المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة مع إيلاء الأهمية لزيادة استيعاب اللغة الانجليزية واستخدام الحاسوب ضمن مناهج التعليم الجامعي والفني والمهني بهدف زيادة التوافق بين التخصصات الدراسية واحتياجات سوق العمل.

وأكد حرص اللجنة الفنية على استيضاح كل الجوانب المتعلقة بتنفيذ الأولويات والرؤى والتصورات الخاصة من الجهات المعنية بما يمكن من العمل بروح الفريق الواحد وتنفيذ هذه الأولويات باعتبارها حاجة ملحة وضرورة مجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الوضع المعيشي للمواطن .. مشيرا إلى أن اللجنة ستناقش بقية الأولويات العشر مع المعنيين بما يكفل الخروج برؤية مدروسة قابلة للتطبيق وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الأولويات.

وركزت مداخلات المشاركون في الاجتماع من وكلاء الوزارتين والمختصين وأعضاء اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات, على عدد من القضايا المرتبطة بتعزيز تواجد العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي..وأشاروا إلى ضرورة استغلال اليمن للثروة البشرية الهائلة التي تمتلكها وتدريبها وتأهيلها لتلبي متطلبات السوق الإقليمية والدولية، خاصة السوق الخليجية.

ولفتت المداخلات إلى إمكانية تطوير القدرات البشرية اليمنية وإعدادها الإعداد المناسب والاستفادة من تأكيدات المسئولين الخليجيين على إعطاء الأولوية للعمالة اليمنية ، وهو ما يجب استغلاله ، وتفعيل وإخراج هذه الوعود إلى حيز الواقع للبدء بتحديد القوى العاملة المطلوبة لهذه الدول والبدء بإعدادها .. مؤكدين على ضرورة التنسيق الكامل بين وزارتي الشئون الاجتماعية والتعليم الفني في إعداد الكوادر المؤهلة وفقا لمتطلبات واحتياجات سوق العمل الخليجي.

وأكد المجتمعون على ضرورة التنسيق الجاد والفعلي في السياسات وتبادل المعلومات بين الجهات القائمة على التعليم والتدريب والقائمة على سياسة التشغيل، وتحفيز القطاع الخاص المحلي والخليجي على الاستثمار والمشاركة في إعداد العمالة المدربة والمؤهلة من خلال الاستثمار في التعليم الفني والمهني وكذلك تشجيع الاستثمارات في الداخل لاستيعاب إعداد كبيرة من القوى العاملة.. منوهين بما تتمتع به العمالة اليمنية من امتيازات من بينها السمعة الطيبة التي تركتها هذه العمالة لدى شعوب دول مجلس التعاون, بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل تقارب المجتمع اليمني والمجتمعات الخليجية في العادات والتقاليد.

ودعت المداخلات إلى أهمية التركيز على التعليم الفني والمهني وتشجيع الشباب ودفعهم للالتحاق بهذا النوع من التعليم الملبي لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل سواء المحلي او الخارجي .. وأشارت إلى المسئولية الملقاة على عاتق وزارتي الشئون الاجتماعية والعمل والتعليم الفني والتدريب المهني ومكاتب تشغيل القوى العاملة الخاصة في إعداد وتأهيل الراغبين في التوجه صوب سوق العمل الخليجي بشكل عام من خلال إقامة الدورات والندوات والمحاضرات التوعوية لتعريف العامل اليمني بطبيعة دوره وأهميته وضرورة تحليه بالقيم والمبادئ الرفيعة التي عرف بها باعتباره ممثلاً لبلاده في الخارج.

وأثرى المجتمعون موضوع النقاش بالتصورات والرؤى الكفيلة بتحقيق هذه الأولوية وكيفية تنسيق الجهود وفق رؤية تكاملية وصولا إلى تحقيق أداء متميز في تنفيذ هذه الأولوية.

المجتمعون يؤكدون :

ضرورة التنسيق الجاد في السياسات بين الجهات القائمة على التدريب والقائمة على سياسة التشغيل

تحفيز القطاع الخاص المحلي والخليجي على الاستثمار في إعداد العمالة المؤهلة

تشجيع الاستثمارات في الداخل لاستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة